على أنقاض المونديال ..

العمال المهاجرين في قطر قبل 180 يوما علي كأس العالم

اعداد: محمد البنا-علي الجمال
تحرير: شريف عبد الحميد

قائمة المحتويات

تمهيد	٢
الإطار القانوني لحماية العمال المهاجرين	٣
الوفيات من العمال المهاجرين	٦
العمال المهاجرين في ظل الجائحة	١٠
الاحتجاز التعسفي للعمال المهاجرين والوثائق الخاصة بهم	١٢
التأخر في دفع الأجور	١٦
الممارسات التعسفية في إطار نظام الكفالة	١٨
التعثر في الوصول للعدالة	٢٠
التحديات الرئيسية التي تواجه العمال المهاجرين	٢٢
التوصيات	٢٢

تمهيد

قبل ١٨٠ يومًا علي انطلاق مونديال كأس العالم في قطر، الذي حظت الدوحة بإستضتافته قبل ١٢ عامًا، وضخت أموالًا مهولة واستثمارات ضخمة وصلت لنحو ٢٢٠ مليار دولار، كي تحظي بإشادة الاتحاد الدولي لكرة القدم " فيفا" وإطراء المجتمع الدولي، لم يجني العمال المهاجرين في دولة قطر، سوي نمط متكرر من الممارسات التعسفية التي تتعارض مع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية التي انضمت إليها دولة قطر، التي لم توفر بيئة آمنة لعمل هؤلاء العمال، ومع مواصلة تشييد المباني والمنشأت الخاصة بالبطولة الدولية الأهم في العالم ، ما برحت الانتهاكات جارية ضد العمال المهاجرين الذين يمثلون ٩٥ من إجمالي القوي العاملة في دولة قطر، من بينهم مليون عامل، في مجال البناء والإنشاءات. وحتي إن نجحت قطر في افتتاح مونديال يتحاكي به الجميع فإن ذلك لن يعفيها من المساءلة بخصوص الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها العمال المهاجرون في قطر والتي قدرت تقارير موثوقة عدد الوفيات في هذه الفئة من بداية العمل علي هذه الإنشاءات بنحو ٦٧٠٠ عامل، فيما قدرت منظمة العمل الدولية عدد المصابين من العمال المهاجرين في عام ٢٠٢٠ بأكثر من ٣٨ ألف من بينهم ٥٠٠ عامل إصابتهم خطيرة[١].

وتواصل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في هذا التقرير تبني قضية العمال المهاجرين في دولة قطر، للفت انتباه المجتمع الدولي للانتهاكات الذي ما برحوا يتعرضوا إليها في القانون وفي الممارسة، في ظل نظام عدالة قائم علي الإفلات من العقاب وعدم الإنصاف والمساءلة فيما يخص التماس العمال المهاجرين لسبل انتصاف فعال ومنصف، وهو ما يتعارض مع رؤية قطر ٢٠٣٠ الذي اعتبرت غير المواطنين بما في ذلك العمال المهاجرين، عنصرًا أساسيًا في النمو الاقتصادي للدولة،

وتشمل الانتهاكات التي تعرض لها العمال المهاجرين في دولة قطر: الوفاة في مواقع البناء والتشييد دون أي تحقيق منصف؛ التأخر في تقاضي الأجور؛ بالإضافة إلي الممارسات التعسفية في ظل الجائحة؛ والاحتجاز التعسفي ضد العمال المهاجرين والوثائق الخاصة بهم ؛ وأخيرًا الممارسات التعسفية التي يفرضها نظام الكفالة التي لا يزال متواصلًا في الواقع علي الرغم من اتفاقية التعاون الفني التي عقدتها قطر مع منظمة العمل الدولية وأخيرًا تعثر وصول العمال المهاجرين إلي العدالة قطر.

[١] إصابة واحدة تكفي، منظمة العمل الدولية، يناير ٢٠٢١، على الرابط التالي: https://bit.ly/3GbefLW

أولا الإطار القانوني لحماية العمال المهاجرين

تحظر الاتفاقيات والمواثيق الدولية لاسيما الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، والاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحاق أي ضرر بالعمال المهاجرين، أو الإقدام على أي ممارسات تعسفية من شأنها تقويض الحقوق الممنوحة لهذه الفئة من البشر التي ضاقت بهم السُبل في دولهم الأصلية " بلد المنشأ" واضطرتهم الظروف وأغلبها اقتصادية إلى الهجرة إلى دول أخري " بلد المقصد" لتحسين دخولهم وتحسين مستوي المعيشة بشكل عام، حيث ينظُر العديد من العمال إلى الهجرة باعتبارها السبيل الوحيد لتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، ليس وضعهم فحسب بل وضع عائلاتهم.

وتوفر الاتفاقيات آنفة الذكر الحماية لهذه الفئة خاصة فيما يتعلق بأنماط معاملة العمال المهاجرين، لاسيما الحماية من ظروف العمل الخطيرة وغير المأمونة، والحماية المطلوبة لمنع تأخير او اقتطاع الأجور او ممارسة العمل الجبري والذي يرقي في أحيان كثيرة إلى السخرة، هذه الحماية تنطبق على جميع العمال المهاجرين بدون تمييز، وتطلب هذه الاتفاقيات من الدولة الطرف أن تنظر لهؤلاء العمال على مسافة واحدة من جميع الفئات الأخرى وان تعتبرهم كرعايا الدولة لهم جميع الحقوق الممنوحة لمواطنيها.

وانضمت قطر إلي خمس اتفاقيات من أصل ثماني اتفاقيات لمنظمة العمل الدولية. لكنها لم تنضم إلى ثلاث اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية، كما إنها لم تصادق على الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، على الرغم من التوصيات التي لا حصر لها التي قدمت لقطر إبان خضوعها لآلية للجولة الأخيرة من الاستعراض الدوري الشامل في مايو ٢٠١٩ [٢].

مع ذلك فإن الاتفاقيات الخمسة التي صادقت عليهم قطر تضع ضوابط لمعايير العمل اللائق، وتوفر أوجه الحماية للعمال المهاجرين، وهو ما لا يتحقق في أحيان كثيرة على مستوي الممارسة الفعلية، فإعمال هذه الاتفاقيات يتطلب إرادة حكومية ورغبة فعلية في إنصاف هؤلاء العمال، وليس إصلاحات شكلية تندثر على أرض الواقع [٣].

وتهدف الاتفاقيات الخمسة إلى حماية حق العمال المهاجرين في تلقي أجورهم بانتظام ودون تأخير او اقتطاع، كما تمنع الأعمال التي تفرض على العمال المهاجرين عنوة أو بموجب تهديد ايان كان نوعه أو ما يُصنف على إنه في إطار العمل القسري أو السخرة.

---

[٢] تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، ص ١٢، على الرابط التالي: https://bit.ly/3sBle7v

[٣] **الخمس اتفاقيات التي انضمت إليها قطر هم** ، اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ بشأن العمل الجبري " اتفاقية السخرة، وانضمت إليها قطر في عام ١٢ مارس ١٩٩٨، وكذا اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥ بشأن إلغاء العمل الجبري " اتفاقية العمل الجبري" وانضمت إليها قطر في ٢ فبراير ٢٠٠٧، بالإضافة إلي اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة انضمت إليها قطر في ١٨ أغسطس ١٩٧٦، اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام " اتفاقية الحد الأدنى للسن" انضمت إليها قطر في ٣ يناير ٢٠٠٦، اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها انضمت إليها قطر في ٣٠ مايو ٢٠٠٠

وتطالب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي اعتمدت من قبل الجمعية العامة في ١٨ ديسمبر ١٩٩٠ ودخلت حيز النفاذ في ١ يوليو ٢٠٠٣ في المادة رقم (٧) من الاتفاقية بعدم التمييز ضد العمال المهاجرين لأي سبب ، مثل التمييز بسبب الجنس، أو العنصر، أو اللون، أو اللغة، أو الدين أو المعتقد، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو العرقي أو الاجتماعي، أو الجنسية، أو العمر، أو الوضع الاقتصادي، أو الملكية، أو الحالة الزوجية، أو المولد، أو أي حالة أخرى، طالما كان هؤلاء العمال موجودين داخل إقليم الدولة وخاضعين لولايتها[٤].

وتحظر المادة ١١ من نفس الاتفاقية الاسترقاق والاستعباد والعمل القسري. وتنص المادة ٢٥ على أن يتمتع العمال المهاجرون بمعاملة لا تقل مراعاة عن المعاملة التي تنطبق على رعايا دولة العمل من حيث الأجر وشروط العمل الأخرى، بما في ذلك أجر العمل الإضافي، وساعات العمل، والراحة الأسبوعية، وأيام العطلة المدفوعة الأجر، والسلامة، والصحة[٥].

وفي أكتوبر ٢٠١٩ أعلن أمير قطر عن مشروع قانون لتحديد الحد الأدنى للأجور للعمال المهاجرين، ووقع عليه بشكل رسمي في ٣٠ أغسطس ٢٠٢٠، في إطار تغييرات تشريعية إيجابية نحو حصول العمال المهاجرين على أجورهم[٦]، غير إن القانون الذي دخل حيز التنفيذ في ٢٠ مارس ٢٠٢١، يمنح أصحاب العمل فترة انتقالية مدتها ستة أشهر من أجل التهيئة لتنفيذ الحد الأدنى الجديد، هذه الفترة انتقدها بعض العمال المهاجرين الذين ارتأوا إنها تُستخدم كذريعة للمماطلة في تأخير الأجور من قبل الشركات وأصحاب العمل[٧]، وعلي الرغم من هذه التغييرات إلا إنها تبقي مجرد نصوص تفتقر إلي التطبيق الكامل علي مستوي الممارسة.

وتحظر المادة رقم ٩ من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٥ بشأن حماية الأجور لعام ١٩٤٩، إجراء اي استقطاع من الأجور كمدفوعات مباشرة أو غير مباشرة يدفعها لصاحب العمل، أو ممثله، أو أي وسيط من أجل الحصول علي عمل أو الاحتفاظ به، في حين تنص الفقرة رقم ٢ من المادة رقم ١٠ من نفس الاتفاقية علي حماية الأجور من الحجز أو التنازل بالقدر الذي يعتبر ضروريا لحياة العامل وأسرته، وبرغم التوصيات التي قُدمت لقطر من أجل التصديق علي هذه الاتفاقية فإنها من بين ثلاث اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية لم تصّادق عليهم قطر[٨].

يتعلق ما سبق بالإطار القانوني للتأخير في دفع الأجور للعمال المهاجرين، أما بالنسبة للترحيل والاحتجاز التعسفي للعمال المهاجرين، فإن الاتفاقية الدولية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم السابق ذكرها أعلاه، قد غطت بما يكفي

---

[٤] الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادة رقم ٧، على الرابط التالي: https://bit.ly/3vc9b3z

[٥] المرجع السابق

[٦] قطر: القوانين الجديدة الهادفة لحماية العمال الأجانب خطوة إيجابية، منظمة العفو الدولية، ٣٠ أغسطس ٢٠٢١، على الرابط التالي: https://bit.ly/32DOCAJ

[٧] الحد الأدنى الجديد للأجور في قطر يدخل حيز التنفيذ، منظمة العمل الدولية، ١٩ مارس ٢٠٢١، على الرابط التالي: https://bit.ly/3xe4BDs

[٨] اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٥ بشأن حماية الأجور لعام ١٩٤٩، المادتين (٩،١٠)، على الرابط التالي: https://bit.ly/32BWbrG

هذه المسألة فجاءت المادة ٨ من الاتفاقية المذكورة، لتنص على حرية مغادرة العمال المهاجرين بلد المقصد في أي وقت ودون قيود وهو ما يتعارض مع نظام الكفالة المعمولة به في دولة قطر، حيث لا يزال الكفيل من شأنه وضع قيود على مغادرة العمال المهاجرين كمصادرة جوازات السفر الخاصة بهم أو توجيه تهمة الهروب حال تغيير العامل لوظيفته دون إذن كفيله[٩].

أما المادة رقم ٢٢ من الاتفاقية فتحظر مطلقا الطرد الجماعي للمهاجرين حتى لو كانوا قد دخلوا بلد المقصد بطريقة غير شرعية، وتنطوي هذه المادة على ضمانات هائلة لحقوق العمال المهاجرين، فعلي سبيل المثال، لا يمكن أن يكون الطرد إلا وفقا للقانون مع أحقية الطعن ضد القرار امام هيئة قضائية، بالإضافة إلى ضرورة اتاحة فترة معقولة للعمال المهاجرين الصادر في حقهم قرار بالترحيل للوصول إلى تسوية بشأن أجورهم المتأخرة، وهو ما يتعارض مع الإجراءات التي اتخذتها قطر ناحية عدد من العمال المهاجرين لاسيما بعد انتشار جائحة كورونا، عندما رحلتهم دون حصولهم علي أجورهم المتأخرة إلي بلدانهم الأصلية[١٠].

وفقاً لإحصائيات منظمة العمل الدولية، يموت كل عام، ٢,٧٨ مليوني شخص نتيجة التعرض لمخاطرٍ تُهدد سلامتهم وصحتهم في مكان العمل، أيّ وفاة خمسة أشخاص كل دقيقة. وتولي الاتفاقيات الدولية أهمية خاصة لظروف العمل اللائق ولمعايير السلامة والصحة في مواقع العمل بما في ذلك مواقع البناء والإنشاءات العملاقة. فالمادة رقم ٢٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص علي حق أي شخص في ظروف عمل لائقة، تتضمن الحق في الحصول على راحة وأوقات فراغ، وتحديد لساعات العمل، واجازات دورية مدفوعة الأجر [١١].

أما العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فنص في المادة رقم ٧(ب) على أن تتضمن شروط العمل المُرضية كفالة الحق في السلامة والصحة في مواقع العمل، وكفل العهد في نفس المادة حق العامل في تحديد ساعات المعمل والاجازات الدورية والمنتظمة مدفوعة الأجر[١٢]، وتنطبق هذه المواد على جميع العمال بما في ذلك العمال المهاجرين وفقا لما جاء في التعليق رقم ٢٣ لعام ٢٠١٦ الخاص بلجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[١٣].

وبرغم إن قطر طرفاً في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ ٢٢ مايو ٢٠١٨، إلا إنها لم تولي اهتماماً بإعمال المواد السابقة، ولم تحقق في حالات الوفاة الناجمة عن زيادة ساعات العمل وشروط العمل المُجحفة من قبل الشركات المتولية لمشاريع كأس العالم، كما إن قطر لم تُلزم هذه الشركات بتحقيق معايير السلامة

---

[٩] الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادة رقم ٨، على الرابط التالي: https://bit.ly/2QHZlY4

[١٠] المرجع السابق

[١١] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٤، على الرابط التالي: https://bit.ly/3gtBYMB

[١٢] العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة رقم ٧، على الرابط التالي: https://bit.ly/3ekg3Vv

[١٣] التعليق العام رقم ٢٣(٢٠١٦) بشأن الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية (المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٧ أبريل ٢٠١٦، على الرابط التالي: https://bit.ly/3xeX7QM

والصحة المهنية في مواقع العمل، ولم تقم وزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية بأي حملات تفتيش لمواقع البناء او التحقيق في شكاوى العمال أو ذويهم الذين لقوا حتفهم أثناء العمل.

لم تتوقف الممارسات التعسفية ضد العمال المهاجرين في قطر عند هذا الحد، لكن وعلى الرغم من إن قطر صادقت أيضا على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، غير إنها لا تسمح للعمال المهاجرين بتكوين النقابات أو الانضمام إليها ولا المشاركة في الاضطرابات والاحتجاجات، وهذا الحظر له سند قانوني ألا وهو قانون العمل القطري الذي يحظر هذا الحق علي العمال المهاجرين.

فلا تسمح المادة ١١٦ من قانون العمل إلا للعمال القطريين في تكوين الروابط والنقابات العمالية بما يتعارض مع الفقرة رقم ١ من المادة ٢٠ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص علي حق كل شخص في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية وكذا الفقرة رقم ٤ من المادة ٢٣ التي تنص علي حق كل شخص في إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها لحماية مصالحه، وبما يخالف مع جاء في التوصية رقم ٣٠ للجنة القضاء علي التمييز العنصري والتي أشارت إلي إنه طالما بدأت علاقة عمل لعمال مهاجرين وحتي تنتهي هذه العلاقة فلهؤلاء العمال الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات.

هذا القصور في الإطار القانوني لحماية العمال المهاجرين في قطر، يهيئ المناخ لانتهاكات أوسع ضد هؤلاء العمال، هذا الانتهاكات ترقي إلى حد الوفاة والإصابة في مواقع البناء والإنشاءات، ويجعل من الإصلاحات التشريعية التي اقرتها قطر مؤخراً مجرد حبر علي ورق. فالإصلاحات التشريعية وحدها لا تكفي دون إجراءات ملموسة في تحسين وضع العمال.

ثانيًا: وفيات العمال المهاجرين

منذ اسناد الاتحاد الدولي لكرة القدم " فيفا" حق تنظيم بطولة كأس العالم إلي دولة قطر، تدفق العمال المهاجرين من كل حدب وصوب إلي الدولة الصغيرة التي لا تكاد تبلغ مساحتها ١١,٦ كم^{٢}، لكن طيف واسع من هؤلاء العمال المهاجرين، آتوا من جنوب أسيا وقارة إفريقيا، وبسبب ظروف العمل غير المأمونة والقاسية وعدم التحقيق في أي ممارسات غير آدمية ضد هؤلاء العمال المهاجرين، توالت وفيات العمال المهاجرين في دولة قطر، حيث وصل عدد العمال المهاجرين الذين لقوا حتفهم في مواقع البناء منذ حصول قطر علي حق تنظيم كأس العالم أكثر من ٦٧٠٠ عامل من دول مختلفة مثل الهند، باكستان، نيبال، بنجلاديش، سيرلانكا[14]. فيما لا يزال نحو ٥٠٠ عامل يعانون من إصابات مستديمة من بين أكثر من ٣٨ ألف عامل أصيبوًا فقط في عام ٢٠٢٠، كما سيتضح في الشكل الأول،

[14] Revealed: 6,500 migrant workers have died in Qatar since World Cup awarded, The Guardian, 23 February2021, https://bit.ly/32EFxaR

بقت معهم هذه الإصابات حتى الوقت الحالي، بسبب وطأة ما تعرضوا له من إساءات في مواقع البناء والتشييد الخاصة بمشروعات كأس العالم.

الشكل رقم ١ الوفيات والإصابات المستديمة من العمال المهاجرين

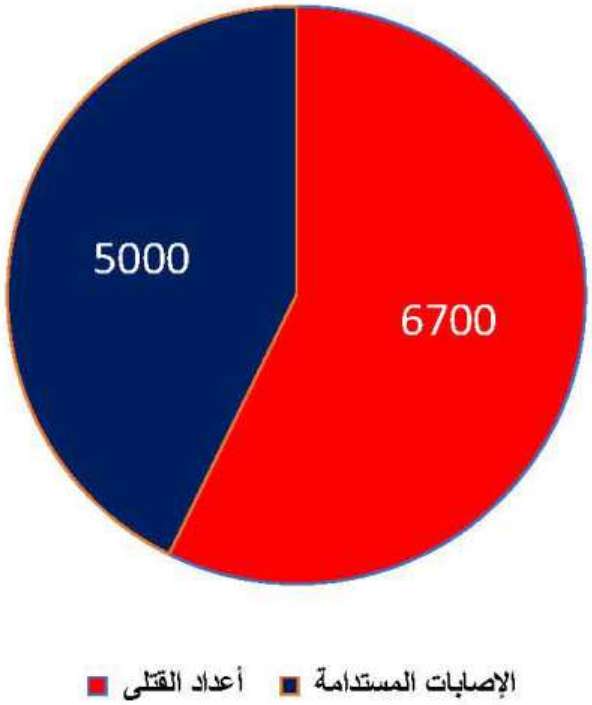

فيما ترجح مؤسسة ماعت إن أعداد القتلى والإصابات أعلي من ذلك بكثير، وذلك لإن الإحصائيات الخاصة بحالات الوفاة شملت خمس دول آسيوية فقط في حين لم تفصح دولة قطر أو الدول الاصلية لهؤلاء العمال المهاجرين مثل أوغندًا وكينيا عن حالات الوفاة من العمال الذين يعملون في قطر. وينسحب ذلك على ما ذهب له الاتحاد الدولي للنقابات والذي قدر أن يصل عدد الوفيات الخاصة بالعمال المهاجرين في قطر حتى الانتهاء من كافة منشآت البطولة إلى زهاء ٧ آلاف عامل[١٥]. ويعزي القتلى من العمال المهاجرين في دولة قطر إلي جنسيات من بينها الهند بنحو ٢,٧١١ عامل من الجنسية الهندية، إضافة إلي ١,٦٤١ من نيبال، وما يصل إلي ١,٠١٨ من بنجلاديش، و٨٢٤ من باكستان، و٥٥٧ من سيرلانكا، أزهقت أرواحهم بسبب قوانين العمل المجحفة والتي لم توفر أي ضمانات لهؤلاء العمال، وظروف العمل القاسية والمهينة وبيئة العمل غير المأمونة، جدير بالذكر إن هذه الإحصائيات الذي ستضح

[15] Qatar hits back at reports of 7,000 workers dying by 2020, Gulf Business, 21 December2015, Available at the following link: https://bit.ly/3aBUKxH

في الشكل الثاني، كشفت عنها بيانات خمس دول هاجر منها العمال؛ وهم الهند، وباكستان، ونيبال، وبنجلاديش، وسريلانكا[١٦].

الشكل رقم ٢ الوفيات من العمال المهاجرين في دولة قطر

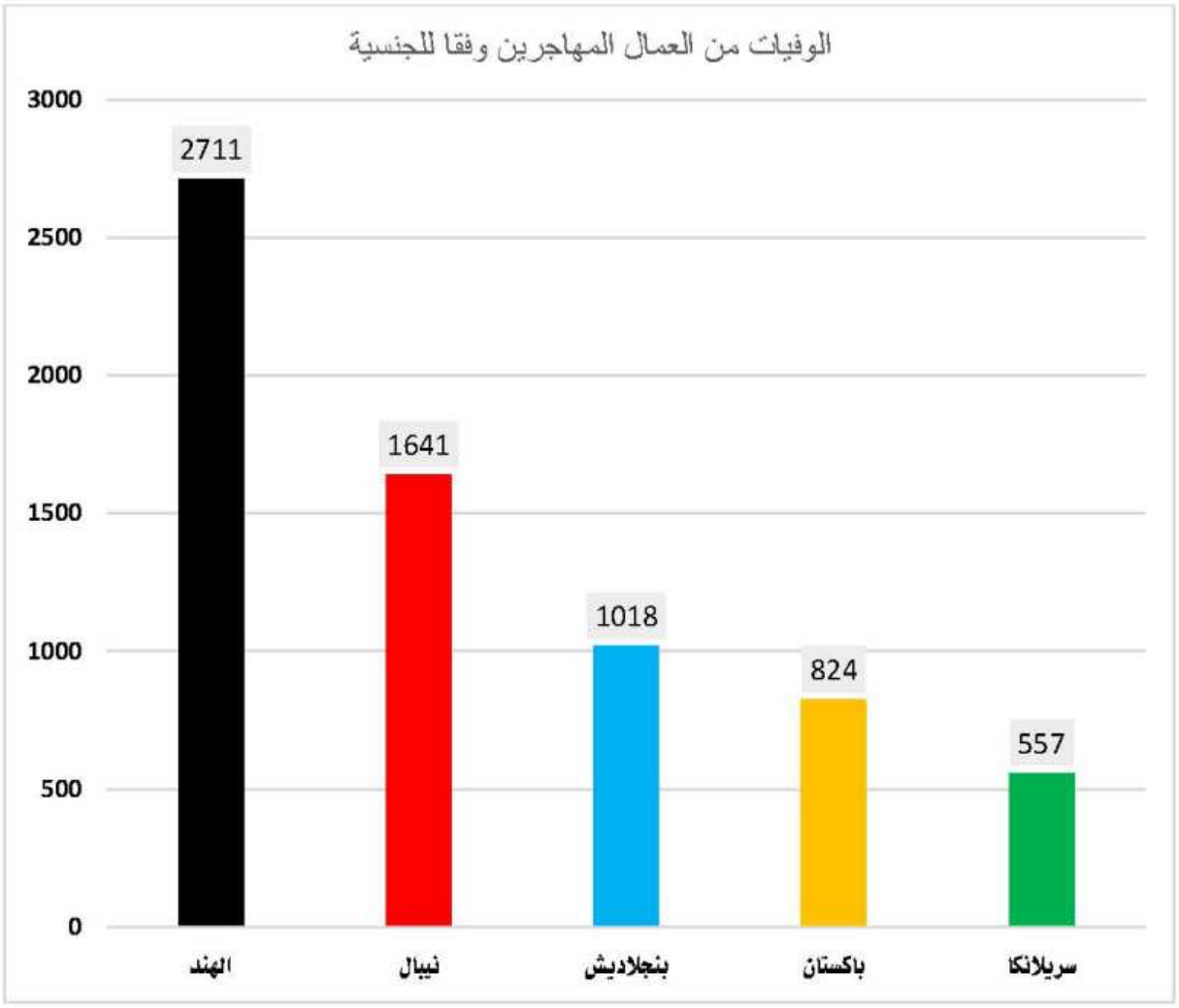

وكان أجدر بالحكومة القطرية عوضًا عن التعسف في حقوق العمال المهاجرين، تهيئة أجواء صالحة للعمل واقتطاع ولو ٥٪ من التكلفة النهائية لتشييد البنية التحتية للمونديال التي بلغت ٢٢٠ مليار دولار لتأمين رعاية صحية وطبية لهؤلاء العمال المهاجرين، لكن الواقع كشف نقيض ادعاءات قطر باحترام حقوق العمال المهاجرين وسيشكل المونديال الذي سيفتتح في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٢ وينتهي بحلول ١٨ ديسمبر من العام نفسه ندبة في جبين المجتمع الدولي والاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا، فأرواح هؤلاء العمال المهاجرين التي زُهقت علي أنقاض سبع ملاعب شيُدت في بيئة غير آمنة بجانب طائفة من المرافق والبنية التحتية المرتبطة بها، كالمطارات، والطرق الحديدية، والطرق السريعة، وأنظمة النقل العام، والفنادق، ومرافق الإقامة الأخرى فاضت إلي بارئها هباءً.

[16] Qatar World Cup 2022 & Human Rights: A Serious Discussion, the Sports Way, 15 Nov 2021. https://cutt.us/q7Ndt

ومن بين أعداد المتوفين الـ ١٦٤١ من الجنسية النيبالية اطلعت مؤسسة ماعت علي تقارير تزعم وفاة ١٧١ عاملاً من النيبال الذي يوجد بها نحو ٤٠٠ آلف عامل في قطر في الفترة من ١٦ يوليو ٢٠١٩ حتى نوفمبر ٢٠٢٠، من العاملين في المنشآت الخاصة بكأس العالم، من بينهم ٦٧ في الفترة من ١٦ يوليو ٢٠٢٠ حتى نوفمبر ٢٠٢٠ بعضهم نتيجة إصابتهم بجائحة فيروس كورونا المستجد[١٧]، وافيد إن السبب الرئيس لوفاة هؤلاء العمال هي حالة الإجهاد الناجمة عن العمل لساعات طويلة وفي مواقع شديدة الحرارة وهو ما ترتب عليه وفقا لتقارير تلف في أنسجة الجسم وخلل في خلايا الجهاز العصبي لهؤلاء العمال[١٨].

ونتيجة للوفيات العديدة بين العمال المهاجرين في مواقع البناء في قطر، نُوقشت ورقة بحثية لمجموعة من علماء المناخ وأطباء القلب بعنوان "آثار الإجهاد الحراري على معدل وفيات القلب لدى العمال المهاجرين النبالين في قطر". خلصت هذه الورقة إلى إن الإجهاد الحراري الفائق نجم عنه وفاة مئات من العمال من ذوات الجنسية النيبالية، وإن العدد الأكبر منهم ربما توفي بسبب تعرضه لضربات شمس حارقة في هذه المواقع، ذات الورقة خلُصت بإن ٢٠٠ حالة وفاة بأمراض القلب والأوعية الدموية كان من الممكن تجنبها في حالة أن اتخذت الشركات أو الحكومة القطرية تدابير فعالة للتخفيف من شدة الحرارة وأوجه الحماية الأخرى.

وترفض قطر إجراء عمليات تشريح بعد وفاة العمال المهاجرين لتحديد السبب الرئيس للوفاة، ما يجعل من الصعب تحديد سبب الوفاة بدقة وتحديد ما إذا كان سبب الوفاة طبيعيًا أو مرتبط بظروف العمل في الإنشاءات الخاصة بكأس العالم، ولتجنب المسؤولية تزعم السلطات القطرية ان اغلب الوفيات لأسباب طبيعية ولمشاكل في القلب وفي الاوعية الدموية والجهاز التنفسي[١٩]، وكدليل واضح علي إن ظروف العمل غير المأمونة في مرافق البنية التحتية ذات علاقة مباشرة بحالات الوفاة، توفي عامل يدعي جانا ردان، في مارس ٢٠١٨ وهندي الجنسية، ويبلغ من العمر ٣٤، بسبب ضيق تنفسي حاد في أحد مواقع البناء ذات الصلة بمشروعات كأس العالم، فيما أوضحت زوجته إنه توفي بسبب ساعات العمل الطويلة وغير المنتظمة وما ترتب علها من اجهاد تسبب في وفاته.

وفي وقائع محددة تدعم الإحصائيات السابقة، كان "غال سينج ري" وهو مواطن من نيبال دفع نحو ١٠٠٠ جنية إسترليني كرسوم توظيف مقابل وظيفته كعامل نظافة في مخيم للعمال الذين يقومون ببناء ملعب كأس العالم في المدينة التعليمية، وقد أعُلن عن انتحاره بعد أسبوع من وصوله إلى دولة قطر بسبب الظروف المزرية التي تعرض لها أثناء العمل، وفى الهند لم تفهم عائلة "مادوه بولابالى" كيف توفي أبنهم الشاب المعافي أبن الثلاثة وأربعين ربيعًا في

[17] 67 Nepal migrant workers died in Qatar World Cup preparations, Middle East Monitor, 21 December 2020, Available at the following link: https://bit.ly/3sxpaXS

[18] Qatar heat-deaths: Major study calls for long breaks, slowing down and more water, global construction review, 14 October 2019, Available at the following link: https://bit.ly/3dv13Vx

[19] Deathly Subsistence The invisible migrant workers dying of "natural causes" in the Arab Gulf, The Caravan, 31 March, Available at the following link: https://bit.ly/3azC2aG

قطر، وقد وجدت جثته مُلقاه علي الأرض في غرفة نوم مسكنه، فيما عزت الحكومة القطرية سبب وفاته إلي "أسباب طبيعية"[٢٠].

في واقعة أخري عُثر علي "محمد خان" متوفيًا في سريره، وهو عامل في أحد مواقع البناء في دولة قطر، وقد كان يبلغ ٣٤ عاماً، ومتزوجاً ولديه ابن يبلغ من العمر سبع سنوات، وكان "يام بهادور رنا" حارس أمن في المطار الجديد الذي شيدته قطر، وهى وظيفة تنطوي على الجلوس تحت أشعة الشمس لفترات زمنية طويلة، وجد متوفياً في ٢٢ فبراير ٢٠٢٠، وكان متزوجاً ولديه طفلان، وقد لقي عامل بناءً يدعي "محمد سمعان" حتفه في ٢٩ أبريل ٢٠٢٠، وذلك في مناوبة عمل طويلة تحت أشعة الشمس المرتفعة التي قد تصل إلى ٥٠ درجة مئوية، ولقي عامل أخر يدعي "تل بهادور غارتى" حتفه أثناء النوم في ٢٨ مايو ٢٠٢٠، وذلك عقب انتهاءه من عمل شاق قرابة ١٠ ساعات في درجات حراراه وصلت إلى ٣٩ درجة مئوية، كما وجد "عمر سجان ميا" ذو الـ٣٢ عاماً ميتاً في سريره في ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠، وكان يعمل في تركيب الأنابيب وصيانتها، وذلك ضمن أحد المشاريع الخاصة بالمونديال حيث تجاوزت درجات الحرارة ٤٠ درجة مئوية.

في الوقائع السابق، عزت الحكومة القطرية الوفاة لأسباب طبيعية، أو فشل تنفسي حاد عائد لأسباب طبيعية وهي عبارات لا توضح بأي شكل السبب الحقيقي للوفاة الناجم في الغالب عن؛ ارتفاع درجات الحرارة، ظروف العمل المُجحفة، وفقا لإحصائيات قطرية رسمية إن أكثر من ١٥٠٢١ شخصاً غير قطري – من كافة الأعمار والمهن – توفوا بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩، وعزت هذه الإحصائيات معظم حالات الوفاة إلي أسباب طبيعية وهو ما يُعد طمسًا للأسباب الحقيقة الكامنة وراء الوفاة، فوفقًا لأسر المتوفين فإن ذويهم كانوا بصحة جيدة، وإنهم تعرضوًا لارتفاع درجات الحرارة، وأوضاع مزرية أثناء العمل ربما عجلت بوفاتهم ، ولدي الباحثين في مؤسسة ماعت قناعة بدرجة عالية من الثقة بإن عبارة " الوفاة لأسباب طبيعية" كُتبت في شهادة الوفاة، حتي تتلاشي الحكومة القطرية ممثلة في اللجنة العليا للمشاريع والإرث أو وزارة التنمية الاجتماعية والعمل لأي نوع من أنواع التعويضات سواء للأشخاص الذين أصيبًوا بإصابات مستديمة أو لأسر العمال المهاجرين الذين توفًوا[٢١].

ثالثًا: العمال المهاجرين في ظل الجائحة

تصاعدت الانتهاكات ضد العمال المهاجرين في ظل وباء كورونا والطفرات اللاحقة به، وشملت هذه الانتهاكات مصادرة جواز السفر ، فضلا عن استمرار استقدام العمالة برسوم باهظة، وسيادة ممارسات التوظيف الخادعة مع إفلات من العقاب وعدم ضمان للمساءلة، ولم يسمح للعمال المهاجرين بالتجمع للاعتراض علي الممارسات التعسفية التي واجهوا، أو المطالبة بحقوقهم شفهية أو كتابة أو بأي شكل من الأشكال، ولم تحترم الشركات ولا

[20] Ibid.
[21] Ibid.

أرباب العمل إرشادات الإجهاد الحرارى كونها ليست إلزامية لأصحاب العمل، وعليه كانت درجات الحرارة المرتفعة جداً سبباً في وفاة الآلاف من العمال المشاركين في منشآت كأس العالم، سيما خلال تفشى فيروس كورونا[٢٢].

ولم تعالج الحكومة القطرية الظروف غير المواتية للعمل التي واجهها العمال المهاجرين، والمتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة، التي وصلت في أحيان كثيرة ٤١ درجة مئوية، فضلا عن ساعات العمل الطويلة والشاقة، والأجور المتدنية والبيئة غير العادلة، والتي تفاقم الأمراض الصحية النفسية والبدنية، وتفاقمت هذه الممارسات مع ظهور طفرات مختلفة من فيروس كورونا، وعلي الرغم من إن قطر كانت من أوائل الدول التي وفرت اللقاح لمواطنيها إلا إن هذه الوفرة لم تشمل العمال المهاجرين ما خلف وفيات من العمال المهاجرين، وارغم بعض هؤلاء العمال مع حرمانهم من الأجور في ظل الوباء إلى الإقامة في أماكن في غاية السوء، وتفتقر إلى الصرف الصحي، والتيار الكهربائي، إضافة إلى الاكتظاظ الشديد للعاملين في المخيمات، وهو ما جعلهم أكثر عرضه لانتشار الفيروس كورونا بينهم، وهو ما تسبب بوفاة المئات منهم[٢٣]. في ١١ مارس ٢٠٢٠ علي سبيل المثال أعُلن عن ٢٣٨ حالة إصابة مؤكدة جديدة بفيروس كورونا في دولة قطر كلها لعمال وافدين يعيشون في مجمع سكني واحد، وأكدت الحكومة القطرية في نهاية المطاف أن هذا المجمع السكني يقع في المنطقة الصناعية، التي قامت بإغلاقه وتحويله إلى "سجن افتراضي" على إثر الإغلاق التام الذى ترك آلاف العمال المهاجرين مُحاصرين داخل مخيمات مكتظة وقذرة، والتي مثل بيئة ملائمة لانتشار الفيروس بها، إضافة لذلك كانت باقي المخيمات التي تضم العاملين المهاجرين تحوي ما بين ٨ إلى ١٠ أشخاص في حجرة واحدة، وبها مطابخ ومراحيض لا تصلح للاستخدام الآدمي.

وغني عن القول إن الحكومة القطرية وجدت في وباء كورونا ذريعة للتخلص من مئات العمال الذين يشكلون عبئاً عليها بعد ملاحقاتها بسبب أوضاعهم المزرية؛ فقد قامت السلطات القطرية في أبريل ٢٠٢٠، بإخبار بعض العمال الأجانب بأنه سيتم أخذهم إلى مكان ما لإجراء فحوصات فيروس كورونا، ومن ثم قامت باعتقال وطرد العشرات من العمال الأجانب، ولم يتلق أي من هؤلاء العمال أي تفسير للمعاملة المهينة الذين تعرضوا لها ، ولم يتمكنوا من الطعن في عملية احتجازهم أو طردهم، بجانب ذلك وبتاريخ ١٢ و١٣ مارس ٢٠٢٠، تم القبض على مئات العمال المهاجرين في الشارع الذي احتجزتهم السلطات القطرية، لعدة أيام قبل نقلهم جواً إلى نيبال، وقد غادر هؤلاء العمال دون تلقى الأجور المُستحقة أو مستحقات نهاية الخدمة[٢٤].

وقد سبق وقامت مؤسسة ماعت بتوجيه نداءات عاجلة للإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة؛ لوضع حد الممارسات التعسفية التي تقوم بها دولة قطر بحق العمال المهاجرين، وقد تقاعست الحكومة القطرية عن الكشف عن العدد

[22] Qatar, HRW, 2020. www.hrw.org
[23] Qatar: Migrant workers in labour camps at grave risk amid COVID-19 crisis, AI, 20 Mar 2020. https://cutt.us/F7eyd
[24] Qatar: Migrant workers illegally expelled during COVID-19 pandemic, AI, 15 Apr 2020. https://cutt.us/o8pDf

الحقيقي للإصابات في صفوف العمال المهاجرين، وكذلك عدد الوفيات الناجم عن الإهمال في تقديم الرعاية الصحية اللازمة للمهاجرين وعدم التدخل لمنع الظروف غير الملائمة لعمل المهاجرين، كما لم تفصح الحكومة القطرية عن البيانات المتعلقة بالعمال المهاجرين، ولم تصدر عن الحكومة القطرية أي بيانات رسمية بشأن عدد الوفيات الفعلي أثناء الوباء ، أو ما تنوى تقديمه من رعاية صحية للعمال المهاجرين، أو تعويضات مالية لمن حرم من عمله، أو تعويضات لأسر العاملين الذين لقوا حتفهم نتيجة الإهمال من قِبل الحكومة القطرية أو اللجنة العليا للمشاريع والإرث.

رابعًا: الاحتجاز التعسفي للعمال والوثائق الخاصة بهم

أدخلت قطر في السنوات الثلاثة الأخيرة إصلاحات متتالية وصفتها منظمة العمل الدولية بـ "التاريخية" على نظام الكفالة المسيء الذي ينظم علاقات العمل بين العمال المهاجرين وكفلائهم المحليين[٢٥]، ورغم هذه الإصلاحات، والتي تمثلت في منح العمال المهاجرين الحق في تغيير وظائفهم متي أرادوا وذلك عن طريق إلغاء شرط عدم الممانعة، والذي كان يستدعي موافقة الكفيل علي تغيير وظيفة العامل المهاجر[٢٦]، لكن الممارسة العملية نحو تطبيق هذه الإصلاحات شهدت قيودًا وعراقيل وقفت كحجر عثرة ضد إنفاذها، وهو ما جعل العمال المهاجرين عرّضة للاحتجاز لفترات تتجاوز الثلاثة سنوات والترحيل القسري بذريعة ما يسمي " الهروب أو الفرار" وهو اتهام يوجه الكفيل إلي العامل المهاجر حال أقدم علي تغيير وظيفته[٢٧].

وقد تعرض بعض العمال المهاجرين للاحتجاز التعسفي بسبب آراءهم وانتقادهم لأوضاع العمال المهاجرون سيما السكن غير اللائق والعمل في درجات حرارة تتخطي ٥٠ درجة في فصل الصيف دون راحة وعدم توفير وسائل السلامة المهنية والصحية. **ولعل الواقعة الأبرز في عام ٢٠٢١، الاحتجاز التعسفي التي تعرض له المدون والعامل الكيني مالكوم بيدالي، وهو عامل مهاجر يبلغ من العمر ٢٩ عامًا كان يعمل في قطر كحارس أمن** في شركة المجموعة للخدمات الأمنية (GSS Certis) في منقطة روضة النخيل بالدوحة. وقد بدأ الكتابة عن الانتهاكات التي يتعرض لها العمال المهاجرين في قطر علي موقع التواصل الاجتماعي " تويتر" تحت اسم مستعار " نوح"[٢٨] وتبع ذلك بمجموعة من المقالات على مدونة خاصة على شبكة الانترنت لها نفس الاسم المستعار[٢٩]. اشتملت تدويناته على

---

[٢٥] نظام الكفالة.. "رق وعبودية" أم "تنظيم للعمل"، بي بي سي عربية، ١٤ أكتوبر ٢٠١٩، على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/business-50110444

[26] Landmark labor reforms signal end of kafala system in Qatar, International Labor Organization, 16 October 2019, Available at the following link: https://bit.ly/3GYG8qN

[٢٧] الهروب من الوظيفة للعمال المهاجرين بمثابة جريمة جنائية في قطر

[٢٨] حساب باسم مستعار اتخذه مالكوم بيدالي كوسيلة للكشف عن انتهاكات حقوق العمال المهاجرين، متاح على الرابط التالي: https://twitter.com/NoahArticulates

[٢٩] المدون الشخصية للمدون والعامل مالكوم بيدالي، متاح على الرابط التالي: https://noaharticulates.medium.com/msheireb-laid-bare-3b93594d4885

وصف للحياة اليومية للعمال المهاجرين في قطر لاسيما في المنطقة الصناعية في الدوحة، والصعوبات التي واجهت هؤلاء العمال لاسيما التكدس في سكن العمال حيث مكث ست اشخاص في غرفة ضيقة للغاية، بالإضافة إلى تعرضهم لدرجة حرارة عالية في نطاق العمل ورداءة الأطعمة الذين فرضت عليهم[٣٠].

بعدما كشف مالكوم بدالي عن هويته لمجموعة من المنظمات الدولية أثناء عرضه لحالة العمال المهاجرين في قطر، تعرض للاعتقال القسري، في ٤ مايو ٢٠٢١ من قبل جهاز الأمن القطري، واقتادوه من سكن العمال في المنطقة الصناعية في الدوحة، إلى مكان غير معروف بمعزل عن العالم الخارجي ولم يتم السماح له بالتواصل مع محام او مع القنصلية الكينية في قطر، وظل مختفيًا قسريًا خلال الفترة من ٤ إلى ١٢ مايو ٢٠٢١[٣١].

في ٢٠ مايو ٢٠٢١، سُمح لمالكوم بالتواصل مع القنصلية الكينية في قطر، بالإضافة إلى إجراء مكالمة هاتفية لم تتعد ١٠ دقائق مع والدته[٣٢]. وقد ظل مالكوم قيد الحبس الانفرادي مدة ٢٨ يوم كاملين بما يتعارض مع القاعدتين ٤٤ و٤٥ من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء " قواعد نيلسون مانديلا"[٣٣]. وفي ٢٩ مايو ٢٠٢١، أصدر مكتب الاتصال الحكومي في قطر بيان مقتضب تضمن إحالة " بدالي" إلى النيابة العامة القطرية بناءً على تحقيق من السلطات القطرية وقد وجهت اليه تهمًا تتمثل في " تلقي مبالغ مالية من قبل جهة خارجية لنشر معلومات مضللة في دولة قطر[٣٤]. تم استجواب مالكوم لثلاثة أيام متواصلة في النيابة العامة القطرية وخلال الاستجواب لم يُسمح له بالاستعانة بمحام للمرة الثانية، بعد مُضي الثلاثة أيام أجبر على التوقيع على التُهم الموجهة إليه.

في ١٤ يوليو ٢٠٢١ وجدت المحكمة الابتدائية في قطر إن بدالي متهم بارتكاب التهم المدرجة في المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ الخاص بمكافحة الجرائم الاليكترونية المتمثلة في ادعاءات " تلفيق ونشر أخبار كاذبة بهدف تعريض النظام العام في قطر للخطر" وفقا لما تضمنه بيانًا للبعثة الدبلوماسية القطرية الدائمة في جنيف[٣٥]. رغم الإفراج عنه في يوليو ٢٠٢١ لم يتمكن بدالي من مغادرة قطر إلا في ١٦ أغسطس ٢٠٢١، بعد دفع ٢٥ ألف ريال قطري ما يعادل (٦٩٠٠ دولار أمريكي)[٣٦].

---

[٣٠] ما الذي يحدث في غفلة من الجميع؟، Migrant-Rights.org، ٥ سبتمبر ٢٠٢١، على الرابط التالي: https://bit.ly/3D0Tu3y

[31] Mandates of the Special Rapporteur on the human rights of migrants; the Working Group on Arbitrary Detention; the Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances; and the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression, 27 July 2021, Available at the following link: https://bit.ly/3mPTzB9

[32] Ibid

[٣٣] قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، القاعدتين ٤٤ و٤٥، ص٢٣، على الرابط التالي: https://bit.ly/3wmzgi7

[٣٤] https://www.gco.gov.qa/ar/gco-statement-bidali-case/

[35] Qatar: UN Concerned About Enforced Disappearance and Arbitrary Arrest of Advocate for Migrant Workers' Rights, committee For Justice, 27 September 2021, Available at the following link: https://bit.ly/3o66oXB

[٣٦] مرجع سابق متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3D0Tu3y

وتؤكد مؤسسة ماعت أن السلطات القطرية قد خالفت بهذه الممارسات التعسفية المادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (والمصدق عليه من دولة قطر بموجب المرسوم رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٨) والتي تنص على: لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه. والفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشر من الميثاق العربي لحقوق الإنسان (والمصادق عليها من دولة قطر بموجب المرسوم رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٣).

وكما سبق ذكره، فإنه بعد الاضطرابات التي أعقبت الانتشار الواسع لوباء كورونا ، القت السلطات القطرية في مارس ٢٠٢٠ علي مئات من العمال المهاجرين من بينهم ٢٠ من العمال النابليين بعضهم من الشارع، وبعضهم من العمال الذين كانوا في المنطقة الصناعية ومدينة بروة والمدينة العمالية، بذريعة إجراء فحوصات Covid -19 والعودة إلى أماكنهم لكن بدلاً من ذلك اقتادوهم إلى سجن مكتظ بالأفراد دونما مراعاة للإجراءات الاحترازية المتعلقة بالجائحة، وفقا لشهادة أحد العاملين المقبوض عليهم، فيما أوضح أخرون إن الشرطة هددت بتوجيه تهم جنائية ضدهم، وإبقائهم في مركز الاحتجاز لفترة أطول إذا اشتكوا أو حاولوا الاعتراض على وضعهم قيد الاحتجاز[٣٧].

لم تكتف الحكومة القطرية باحتجازهم لأيام في مراكز الاعتقال، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يُلزم الدول بعدم اعتقال أو احتجاز او نفي أي انسان تعسفيا[٣٨]، لكن شرعت بعد أيام من احتجازهم إلى ترحيل هؤلاء العمال الذين شُحنوا جوا إلي دولة المنشأ، ودون إن يتمكنوا على الأقل من جمع امتعتهم أو الحصول على رواتبهم وأجورهم المتأخرة[٣٩].

غير إن عمليات الاحتجاز خارج إطار القانون لا تُمارسه الحكومة القطرية وحدها لكن نظام الكفالة المعيب وعلى الرغم من التحسينات التي أُدخلت عليه إلا أنه لم يحد من سلطة أرباب العمل في احتجاز مكفولهم ومنعهم من السفر، ولا يزال الكفيل (سواء الكفيل كفرد، او الشركات الكفيلة) في قطر وفقا لوقائع عديدة تقوم بمصادرة جوازات السفر ووثائق الهوية لمنع العامل المنضوية في كفالته من السفر ومغادرة البلاد إلا بإذنه ورغم إن هذه الممارسة قد جُرمت غير إن مفتشي وزارة العمل لا يرقبون هذه الممارسات ولا يهتمون برصد مصادرة وثائق الهوية او جوازات السفر علي نحو يجعل هذه الممارسات آخذة في الانتشار.

أحدث الوقائع الدالة على الانتهاك السابق، إطلاق مواطن قطري النار على عامل هندي في ٢٩ اكتوبر ٢٠٢٠ وأصابه في عينه اليسرى، وهذا العامل يدعي حيدر عمار علي يبلغ من العمر ٣٥ عاماً وسبب طلب الأخير زيارة أسرته في ولاية بهار شرق الهند، استشاط كفيله القطري غضباً وأطلق نحوه طلقة الرصاص، والذي مكث على أثرها في مستشفى

---

[٣٧] مرجع سبق ذكره، على الرابط التالي: https://bit.ly/32JtyIV

[٣٨] الفريق المعني بالاحتجاز التعسفي، ص ٥، على الرابط التالي: https://bit.ly/3avovA2

[٣٩] تقرير قطر ٢٠٢٠، منظمة العفو الدولية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3v6vdEA

حمد الدولي نحو ثلاثة أسابيع حتى خرج منها في ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٠`[40].وعلى الرغم من طلب زوجة العامل تعويض من الحكومة القطرية إلا إنها لم تستجب حتى الآن لطالبتها وليس هُناك ما يُفيد بإن الكفيل الذي أطلق النار علي العامل قد خضع للمساءلة.

واقعة أخري تدل على الاحتجاز التعسفي لأحد العمال المهاجرين في قطر، وهذه الواقعة تُنسب لشركة كرانتز، وهي أحد الشركات التي تبني استاد آل بيت في مدينة الخور، فشخص يدعي " أجايا" وهو أسم متخيل أخر لعامل لحام هندي، يبلغ من العمر ٤٤ عاماً، عُين في الشركة آنفة الذكر بمرتب يبلغ ١٤٠٠ ريال قطري نحو (٣٨٥ دولار أمريكي) كان يُرسل من بينهم ٤٠٠ ريال إلي عائلته في الهند لتسديد إيجار السكن الذين يقيمون فيه، غير إنه تعرض لعملية خداع كبيرة من شركة " كرانتز" العاملة في المشروع، فبعد ثلاثة شهور من الانتظام في دفع راتبه الشهري، توقفت الشركة لأكثر من سبعة شهور أخرين علي دفع الأجور، والأكثر من ذلك إن الشركة هددته بجانب عُمال أخرين بخصم الأجر اليومي وغرامة إضافية تقدر بنحو ٢٥ ريالاً قطريا في حالة عدم الانتظام في السكن الخاص بالمشروع او علي أي واقعة تخلف عن العمل، وتضمنت تهديدات الشركة أيضا احتجاز جواز السفر واحتجاز تصاريح مغادرة قطر وعدم دفع الرواتب المستحقة نظير العمل، وبعد أن أثقل بالديون طلب أجايا من الشركة مغادرة قطر غير إنها تعنتت في هذه الطلب ولم توافق علي تسليمه جواز السفر الخاص به إلا بعد التوقيع علي أوراق تفيد علي غير الواقع بإنهم تقاضوا رواتبهم ولم يبقي لهم أي مستحقات.

تؤكد مؤسسة ماعت أن هذه الممارسات تمثل نمطًا ثابتًا تبنته السلطات القطرية وتمارسه على نطاق واسع خلال الفترة الأخيرة مع كل من يعارض أو يبدي رأيه، كما تعتبر مؤسسة ماعت اختفاء الناشط الكيني مالكوم بيدالي واحتجازه بشكل تعسفي من قبل السلطات القطرية، ثم ترحيله بشكل قسري بعد دفع غرامة مالية كبيرة ليس المثال الأوحد على الإجراءات الصارمة التي تتخذها السلطات القطرية ضد العمال المهاجرين، ومن ثم تطالب مؤسسة ماعت منظمة العمل الدولية إضافة لـ الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة بضرورة الضغط على السلطات القطرية من أجل التوقف عن هذه الممارسات التعسفية، كما تطالب بضرورة اجراء تحقيق في هذه الوقائع، ومطالبة السلطات القطرية بتعويض هؤلاء الضحايا عن هذه الممارسات التعسفية قبل انطلاق المونديال.

[40] Family of Indian shot in Doha seeks compensation from Qatar, The Gulf World, 23 November 2020, https://bit.ly/3sAGonz

خامسًا: التأخر في تقاضي الأجور

يمثل العمال المهاجرين ٩٥٪ من القوي العاملة في دولة قطر، من بينهم زهاء مليون عامل في قطاع البناء والإنشاءات، ولا يزال هؤلاء العمال يتعرضون لطيف واسع من الانتهاكات في مقدمتها عدم تقاضي الأجور المستحقة لهم، فما فتئ أرباب العمل بشكل متكرر يحرمون العمال من الحصول على أجورهم، وقد باءت جهود الحكومة القطرية بالكشف عن الانتهاكات واتخاذ تدابير ضد الشركات المتورطة في انتهاك حقوق العمال بالفشل.

وقد تفاقمت الممارسات التعسفية الخاصة بتأخير الأجور وعدم دفعها خلال جائحة وباء كورونا[٤١]، ووفقا لتقارير موثوقة فإن الشركات القطرية لم تدفع ملايين من الرواتب المستحقة والحوافز للعمال ذوى الأجور المنخفضة، بداية من تفشي وباء كورونا ومرورًا بالطفرات المختلفة التي لحقت بهذه الجائحة، وهو ما جعل هؤلاء العمال يواجهون عقبات أساسية في الحصول علي الغذاء، ودفع إيجارات مساكنهم، ولم يعد بإمكانهم إرسال الأموال إلى أسرهم الذين يعتمدون علىهم في الحصول علي مقومات الحياة الأساسية، ووفقا لعامل نظافة من ذوي الجنسية البنجلادشية فقد ظل يعمل دون استلام راتبه لمدة أربعة شهور، بجانب إنه في ٨٧٪ من القضايا المتعلقة بالإساءة للعمال، والتي أثرت على ما يقرب من ١٢ ألف عامل منذ عام ٢٠١٦، كانت تتعلق بالأجور غير المدفوعة أو المتأخرة[٤٢] كما تتجلي انتهاكات الأجور في قطر في ساعات العمل الإضافية غير مدفوعة الأجر، فقد يُجبر المهاجر على العمل نحو ١٨ ساعة يومياً، بجانب الاقتطاعات التعسفية، أو تأخر الأجور، أو وقف الأجور لفترة غير محددة، أو إرسال أجور غير كاملة للعمال المهاجرين ويتعارض كل الانتهاكات آنفة الذكر مع اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأجور لعام ١٩٩٠، والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة[٤٣].

ولعل المثال الأبرز فيما يخص التأخر في دفع الأجور للعمال المهاجرين، هو ما تعرض له العمال المهاجرين في استاد الغرافة الذي تولت بناءه "شركة الامبراطورية للتجارة والمقاولات القطرية"، حيث إنه ومع تفشي وباء كورونا ، لم تدفع أجور العاملين لأكثر من ١١ شهر، وهو ما دفع بأسرهم إلي براثن الفقر المدقع، وعليه فقد احتج ٥٥٠ موظف في هذه الشركة، طيف واسع منهم من الهند ونيبال، وقد عملوا في هذه الشركة لمدة تتراوح ما بين ٥ إلي ١٣ عاماً، وما يدعو للأسف إن من بين هؤلاء العمال من لم يتقاضوُا أجورًا لأكثر من عام ، وقد وصلت قيمة الأجور المستحقة لهؤلاء العمال إلى ١,٣ مليون ريال قطري (٣٥٧,٠٠٠ دولار أمريكي)، فيما وصلت التسوية النهائية للموظفين الذين استقالوا من الشركة إلى ٩٠٠,٠٠٠ ريال قطري (٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي) أخرى[٤٤]. وغني عن القول إنها ليست المرة الأولي التي تتأخر فيها هذه الشركة علي وجه التحديد عن دفع رواتب العمال المهاجرين، ففي عام ٢٠١٩ تجمع مئات

---

[41] Qatar, HRW, 2022. www.hrw.org

[٤٢] قطر تسرق أجور العمل.. الانتهاكات تتواصل والجوع يتزايد بين الأجانب، صوت الأمة، ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٠. https://cutt.us/HB0SF

[٤٣] أنظر، اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأجور لعام ١٩٩٠، على الرابط التالي:https://bit.ly/3tCph5Z

[٤٤] بعد ١٨ شهر من عدم الدفع، شركة قطرية تترك عمّالها في مأزق، مجرنت رايتس، ١٩ أكتوبر ٢٠٢٠. https://cutt.us/MVDU6

العمال المهاجرين في ذات الشركة للاحتجاج علي تأخر دفع الرواتب المستحقة للعمال المهاجرين فيها ؛ وهو ما خلف اوضاعًا مزرية، جعلت عامل من بين هؤلاء المهاجرين يُعبر عن حالته بانهيار شديد، قائلاً: "لم أدفع رسوم مدرسة أطفالي لخمسة شهور، والمدرسة تريد طرد أطفالي، عائلتي في الوطن لا تصدق أنني لم أخطئ، ولذلك، فعندما جاءت قوات الشرطة في ٤٠ مركبة وهددونا بالقبض علينا بسبب احتجاجنا، أخبرتهم أن يطلقوا النار علي، لأنني أفضل الموت، ما الخيار الذي أملكه؟ من الذي سيدفع ثمن طعام عائلتي؟"[٤٥].

تجدر الإشارة إلي إن الحد الأدنى للأجور للعمال المهاجرين يصل ٧٥٠ ريالاً قطرياً (٢٠٦ دولار) شهرياً، وهو بالكاد يكفى لتسديد جزء من ديون توظيف العمل، ولا تزال توجد مئات القصص تخص العمال المهاجرين الذين عانوًا بسبب تأخير رواتبهم من بين هؤلاء علي سبيل المثال لا الحصر شخص يدعي كيفين" وهو حارس أمن يبلغ من العمر ٣٥ عاماً من كينيا، تتعرض عائلته للمضايقات يومياً بسبب القرض الذى لم يدفعه بعد ، وتبلغ قيمة القرض ١٢٠ ألف شلن كيني اضطر للحصول عليه للتقديم علي وظيفة في دولة قطر قطر ، مثال أخر وهو يوفى" حارس أمن يبلغ من العمر ٣٣ عاماً من غانا، أخر صاحب العمل راتبه الشهري البالغ ١٠٠٠ ريال قطري، وذلك منذ أن بدأ العمل في قطر منذ يونيو ٢٠١٩ ما اضطره لاقتراض الأموال من أصدقائه للحصول علي الغذاء فقط حتي يبقي علي قيد الحياة .

في سياق متصل فإن الانتهاكات تعكس نمطاً من الممارسات تدفعها وتُسهلها ثلاثة عوامل رئيسية: وهى نظام الكفالة، وهو نظام إدارة العمالة المهاجرة في قطر، وممارسات التوظيف الخادعة في قطر وفي بلدان العمال الأصلية، وممارسات الأعمال، بما فيها ذلك ما يسمى بشرط "الدفع عند القبض"، والذي يدفع المقاول الفرعي إلى تأجيل أجور العمال ويترك العمال الوافدين عرضة لتأخير الدفع في سلسلة الإمداد؛ ويمكننا ملاحظة المصادرة المعتادة لجوازات سفر العمال من قبل أصحاب العمل، وتحميل العمال رسوم الاستقدام، وهو ما يبقيهم مُدنين لسنوات، بجانب الحظر المفروض علي التجمعات العمالية، وهي ممارسات ترقي جميعها إلي العمل الجبري والعبودية الحديثة، وتتعارض مع المقصد السابع من الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة الداعي إلي القضاء على العمل الجبري والرق المعاصر "العبودية الحديثة" والاتجار بالبشر وعمل الأطفال لاسيما أسوأ أشكال عمل الأطفال.

من بين الأمثلة الأخرى الواضحة فيما يخص تقاضي الأجور في دولة قطر، الانتهاكات التي تعرض لها العمال في شركة قطر للحديد المجلفن الذين حرُموا من تلقي أجورهم لفترة زمنية وصلت إلي سبع شهور ولا يزال حوالي ١٠٠ موظف في شركة قطر للحديد المجلفن(*Qatar Meta Coats (QMC*) ، وهي شركة تصميم وإنشاءات متعاقدة فرعياً للقيام بأعمال الواجهة في "استاد البيت" الذي تبلغ تكلفته ٧٧٠ مليون يورو، ينتظرون دفع مستحقاتهم كاملة، وفضلاً عن

[٤٥] نفس المصدر السابق.

ازدياد وضع العمال سوءاً؛ بسبب أن معظمهم لديهم الآن بطاقات منتهية الصلاحية؛ لأن شركة قطر للحديد المجلفن تقاعست عن تجديدها منذ أشهر، وهم مدينون في الأساس لقروض أخذوها لتغطية رسوم السفر إلى دولة قطر، فهم يعانون من ناحية في دولة قطر، وأسرهم تعانى في دولهم الأصلية من تسديد القروض الذي أخذها أبناءهم بفوائده المرتفعة[٤٦].

وتري مؤسسة ماعت إنه كان حري بالمجتمع الدولي والاتحاد الدولي لكرة القدم الضغط علي دولة قطر للتخفيف من حدة هذه الانتهاكات والضغط على الحكومة القطرية لدفع تعويضات لهؤلاء العمال المهاجرين سيما الذين فقدوًا حيواتهم والذين تعرضوًا لإصابات مستديمة، وتشاطر مؤسسة ماعت المنظمات الدولية الرأي في ضرورة دفع قطر لنحو ٤٤٠ مليون دولار للعمال المهاجرين الذين بنوًا شيدوا البنية التحتية لكأس العالم وهو المبلغ الذي سيتقضاه الدول المشاركة في بطولة كأس العالم.

سادسًا: الممارسات التعسفية في إطار نظام الكفالة

التزمت قطر بموجب برنامج التعاون الفني والتقني مع منظمة العمل الدولية؛ بالقيام باستبدال نظام الكفالة بنظام توظيف تعاقدي من شأنه أن يلغى القيود المفروضة على قدرة العمال على تغيير ارباب عملهم، وإمكانية مغادرة الدولة بدون قيود، وفقا لنظام الكفالة القطري فإنه يجب أن يكون لكل عامل مهاجر كفيل، يعد بمثابة صاحب العمل ولا يحق للعامل مغادرة الوظيفة التي يشغلها او يسافر إلى دولته إلا بعد موافقة صاحب العمل، الذي يقوم في الغالب باحتجاز جواز السفر او بطاقة الهوية وكافة الأوراق الثبوتية. لكن بناء على برنامج التعاون التقني بين منظمة العمل الدولية ودولة قطر التزمت الأخيرة بتغيير نظام الكفالة ببرنامج توظيف تعاقدي يمكن العمال المهاجرين تغيير أرباب عملهم ومغادرة الدولة ريثما شاءوا[٤٧]. في ١٦ يناير ٢٠٢٠ دخل قرار وزاري يقضي بإلغاء مأذونية الخروج لجميع العمال المهاجرين حيز التنفيذ. وفي أغسطس من العام نفسه ألغت قطر شهادة عدم الممانعة ليسمح للعمال المهاجرين بتغيير وظائفهم متي أرادوا وهو ما اتضح لاحقا إنها تعديلات على الورق فقط[٤٨].

كان من المفترض أن تُمهد القرارات القاضية بإلغاء مأذونية الخروج وشهادة عدم الممانعة لإلغاء نظام الكفالة، بيد إن قوانين أخري نافذة في التشريع القطري حدت من نفاذ هذه القرارات، على سبيل المثال ظل أرباب العمل " الكفلاء" باستطاعتهم المطالبة بحقهم بإن تظل نسبة ٥٪ من القوي العاملة لديهم بحاجة إلى مأذونية خروج بعد موافقة وزارة التنمية الإدارية[٤٩]. بجانب ذلك فإن تقرير سير العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بخصوص

---

[46] Qatar: Migrant workers unpaid for months of work on FIFA World Cup stadium, AI, 11 June 2020. https://cutt.us/CVYKj

[٤٧] مأذونيّة الخروج أصبحت من الماضي لمعظم العمّال المهاجرين في قطر، منظمة العمل الدولية، ١٦ يناير ٢٠٢٠، على الرابط التالي: https://www.ilo.org/beirut/projects/qatar-office/WCMS_734413/lang--ar/index.htm

[٤٨] المرجع السابق

[٤٩] الواقع عن كثب: العد العكسي لبطولة كأس العالم ٢٠٢٢، منظمة العفو الدولية، ص ١٠، على الرابط التالي: https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/9/2021/05/MDE2232972020ARABIC.pdf

الشراكة بين منظمة العمل وقطر، أوضح إن وزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية وافقت على ٤٢ ألف طلباً من قبل أصحاب العمل للاحتفاظ بمأذونية الخروج للعمال الأجانب. ما يعني إن ٤٢ ألف عامل ظلوا مقيدين بكفلائهم حتى مع دخول القرارات السابقة حيز التنفيذ[٥٠].

فيما يخص إلغاء شرط شهادة عدم الممانعة، وهو اصلاح جريء على نظام الكفالة في قطر، إلا أنه اتضح إنه على الورق فقط، فعلي سبيل المثال شهدت الممارسة العملية طلب وزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية عند اتباع الإجراءات اللازمة لتغيير الوظيفة ارفاق كتاب استقالة ممضي من صاحب العمل بخلاف لما ينص عليه القانون، وفقا لشهادات بعض العمال المهاجرين فإن أرباب العمل " الكفلاء" لا يوقعون على رسائل الاستقالة لكنهم يلغون تأشيرة العامل ويجبروه على العودة إلى دولته. ويواجه العمال ما يعرف بتهمة الهروب الذي قد تدفع بهم الي السجن او الترحيل القسري لدولته الام.

في لقاء إعلامي فور عودته إلي كينيا قال المدون والعامل المهاجر في قطر مالكوم بيدالى إنه حتي مغادرته لقطر في أغسطس ٢٠٢١، لم يكن العمال المهاجرين قادرين علي تغيير وظائفهم، واعتقد إن الإصلاحات التي شرعت في إقرارها قطر لا تتعدي كونها علي الورق فحسب[٥١]، تأكيد علي ما أورده المدون الكيني فإن " شركة راديسون الفندقية" العاملة في قطر أكدت هي الأخرى إن طلبات بعض العمال الساعين لتغيير وظائفهم في قطر لم تلقي قبولًا من وزارة التنمية الإدارية والشئون الاجتماعية والعمل[٥٢]، في سياق متصل، لم تتدخل السلطات القطرية لإيقاف قرارًا اتخذته شركات الخدمات الأوربية للحراسة والأمن في مايو ٢٠٢١، حيث تضمن القرار منع تغير وظائف العمال لمدة لا تقل عن خمس سنوات بما يتعارض مع الإصلاحات التي أقدمت عليها قطر التي تلغي شهادة عدم الاعتراض او عدم الممانعة[٥٣]. تعتبر مؤسسة ماعت إن هذه العراقيل الإدارية تلغي أي تعديلات جوهرية طرأت على نظام الكفالة وتجعل الإصلاحات التي ادخلتها قطر لمعالجة حقوق العمال المهاجرين هي والعدم سواء وتطالب الحكومة القطرية بضمان تنفيذ هذه الإصلاحات.

وفى سياق متصل، يستطيع الكفيل أن يقوم بإلغاء تأشيرة العامل الأجنبي عن طريق تطبيق "مطراش"؛ وهو البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية التي تُمكن المستخدمين من الولوج إلى خدمات الوزارة، وبهذا يتضح الفرق الصارخ بين نقرة واحدة يستطيع بها الكفيل إنهاء تواجد شخص بالدولة، وطرده من عمله، وبين ما يعانيه العمال من متاعب ومشاكل ونظام عمل يرقي إلي السخرة، فضلا عن استشراء ممارسات جوازات السفر في الواقع الفعلي، وعليه توصى

---

[٥٠] نفس المرجع السابق

[٥١] مدون كيني كشف ظروف العمل في قطر يصف تجربته في الحبس الانفرادي، بي بي سي عربية، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١، على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/media-58628932

[٥٢] سوء معاملة العمال المهاجرين في الفنادق الفاخرة، يوليو ٢٠٢١، مرصد الأعمال وحقوق الإنسان، على الرابط التالي:-https://media.business-humanrights.org/media/documents/2021_Qatar_Hotels_v5_1.pdf

[٥٣] مرجع السابق، ص١٠

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

ماعت السلطات القطرية بالتشديد على الإجراءات المتعلقة بالحماية القانونية، وتعيين مفتشين دوريين لمتابعة تنفيذها على أرض الواقع، وكذلك أيضاً ضرورة التنفيذ والإنفاذ الكامل والفعال لجميع الإصلاحات التي وعدت بها دولة قطر، وأيضاً التأسيس على إلغاء "مأذونية الخروج"، و"شهادة عدم الممانعة"؛ للتقليل أكثر من اعتماد العمال الأجانب على أرباب عملهم، بما في ذلك السماح للعمال الأجانب بتجديد أذون إقامتهم وبطاقتهم الصحية الخاصة بهم عند الحاجة، وكذلك ضرورة نزع الصفة "الجرمية" عن تهمة "الهروب"، والعمل الجاد والفعال واقعياً على إنفاذ حظر مصادرة جوازات السفر، وتوجيه العقاب لأرباب وأصحاب العمل الذين يقومون بتلك الممارسات اللاإنسانية.

سابعًا: التعثر في الوصول للعدالة

في الغالب ما يعترض وصول العمال المهاجرين إلي العدالة في دول المقصد، عقبات هيكلية، تأزم من فرص حصولهم علي سبل انتصاف فعال، أو الحصول علي جبر كاف وسريع عن الضرر الذي لحق بهم ، علي النحو الذي حدده المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، وتشمل هذه العقبات، عدم التحقيق في الشكاوي المقدمة من العمال المهاجرين إزاء تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك شكاوي التأخر في تقاضي اجورهم المستحقة، والشكاوي المتعلقة بالتحفظ علي جوازات السفر وبطاقات الهوية الثبوتية والتهديد بالترحيل القسري لدول المنشأ، بالإضافة إلي طول مدة الإجراءات والتعنت في دفع التعويضات حتي بعد الحصول علي أحكام قضائية[٥٤].

في عام ٢٠١٨ أنشأت قطر صندوق دعم وتأمين العمال بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٨، كصندوق تابع لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، وبجانب دعم وتقديم المساعدة للعمال فإن الهدف من الصندوق في المقام الأول كان صرف مستحقات العمال التي تفصل فيها لجان فض المنازعات العمالية، ومن ثم الحصول على هذه الأموال من صاحب العمل[55].

لكن كي يتمكن العمال من الحصول على تسويات مالية من الصندوق ينبغي عليم أولاً رفع دعوي قضائية إلى محكمة العمل ومن ثم إصدار المحكمة حكماً ضد الشركة التي امتنعت عن دفع أجور العمال. وعلي محكمة العمل إصدار حكم في القضايا المنظورة امامها ضد الشركات المتمنعة في غضون ٦ أسابيع، وبعد ذلك يقُدم العمال طلب تنفيذ إلى "إدارة تنفيذ الأحكام". خلال هذه الفترة، إذا كانت الشركة غير قادرة على دفع أجور عمالها، يتم تقديم طلب تسوية إلى الصندوق[٥٦]. لكن واجه العمال صعوبات في الحصول على تسويات مالية تمثلت أما في تأخر الفصل في القضايا المنظورة من قبل المحكمة، أو عدم تنفيذ الأحكام حال صدورها.

---

[٥٤] عمل دائم بدون أجر: نضال العمال الأجانب في قطر من أجل العدالة، منظمة العفو الدولية، ص ١١، على الرابط التالي:
https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/9/2021/05/MDE2207932019ARABIC.pdf

[55] قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٨ بإنشاء صندوق دعم وتأمين العمال، المادة رقم ٥، على الرابط التالي: https://bit.ly/3dAEhMj

[٥٦] قطر: الإجراءات بشأن انتهاكات الأجور تظلم العمال، هيومان رايتس وتش، على الرابط التالي:
https://www.hrw.org/ar/news/2020/12/22/377183

في واقعة عمال شركة الإمبراطورية للمقاولات على سبيل المثال لم يتقاض أكثر من ٢٠٠ عامل أجورهم لمدد طويلة، فبعد أن رفع دعوي قضائية إلى محكمة العمل، انتهت فترة الست أسابيع ولم يُصدر حكم ضد الشركة، وهو ما أخر حصول العمال على رواتبهم المتأخرة او أي مساعدات مالية من صندوق دعم وتأمين العمال.

تسلط قضية عُمال شركة الإمبراطورية الضوء على بطء تحقيق العدالة الناجزة للعمال المهاجرين في قطر، فمن ناحية لا تلتزم المحكمة بفترة الست أسابيع لإصدار الحكم، ومن ناحية أخري لا يتمكن العُمال الذين لا يحملون بطاقات هوية من الإبلاغ او تقديم شكاوى إلى المحكمة وهو ما يمنعهم من التواصل مع المحكمة أو وزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية[٥٧]. في سياق آخر فإن الفترات الطويلة التي تسبق إصدار حكم لصالح العمال المهاجرين من محكمة العمل القطرية يعاني فيها العمال بسبب عدم وجود أي فائض من الأموال لديهم ويضطر بعضهم للسلف من أصدقائهم والرحيل إلى دولتهم الأم دون الحصول على مستحقاتهم المتأخرة، ففي العام قبل الماضي قدم نحو ٢٠٠٠ عامل شكاوى للحصول على اجورهم، وبسبب إجراءات التقاضي غير المنصفة لصالح العمال المهاجرين في قطر، عاد أكثر من ١٦٠٠ عامل إلى بلدهم الأصلي بلا أي تعويضات أو أجور نظير عملهم في قطر.

كما تمثل رداءة خدمات الترجمة التحريرية والشفوية وفي أحيان كثيرة أخري عدم توافرها من الأساس عقبة هيكلية في سبيل حصول العمال المهاجرين على عادلة ناجزة وفعالة، حيث يجد العمال المهاجرين الذين يحتجزون في دول في المقصد أنفسهم معرضين لخطر الاحتجاز التعسفي من قبل إدارات الهجرة والجنسية وفي الغالب ما توجه الاتهامات إليهم بلغة لا يفهمونها، وبالتالي لن يكونوا على دراية بسبل الطعن على قرارات احتجازهم [٥٨].

يشكل ضعف معرفة العمال المهاجرين بحقوقهم القانونية أيضا عقبة في سبيل وصولهم إلى أنظمة العدالة في الدول التي يقصدونها، على سبيل المثال عند احتجاز العمال المهاجرين في دولة المقصد، فإنه يحق لهم الاتصال مع سلطات دولتهم الأم من خلال السلطات القنصلية والدبلوماسية على النحو الذي جاء في الفقرة ٧(أ) من المادة ١٦ من الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والذي لا تعد قطر طرفًا فيها [٥٩]وبما يتفق مع الفقرة ١(ب) من المادة ٣٦ من اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية وهو ما لم يحدث في عدد كبير من قضايا الوافدين والعمال المهاجرين في قطر بما في ذلك قضية المدون مالكوم بيدالي[٦٠].

---

[٥٧] المرجع السابق

[58] Report of the Special Rapporteur on the human rights of migrants, François Crépeau, Paragraph 15, Page 5, Available at the following link: https://undocs.org/en/A/HRC/20/24

[٥٩] الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، الفقرة ٧(أ) المادة ١٦، على الرابط التالي: https://bit.ly/3jZ4UgI

[60] Vienna Convention on Consular Relations, Article 36(b), Available at the following link: https://bit.ly/3GPWyS4

وكما سبق وذكرنا فإنه عند احتجاز أي من العمال المهاجرين، تمر مرحلة إبلاغ سلطات دولة المنشأ باحتجاز بعض العمال المهاجرين بتباطؤ شديد وهو ما يؤخر من تقديم الدعم لهؤلاء العمال ومن حصولهم بالتبعية على العدالة الناجزة.

ثامنًا: التحديات الرئيسية التي تواجه العمال المهاجرين في قطر

- لا تزال التعديلات الجديدة على قانون الكفالة تمنح أرباب العمل قدرة على المناورة تتمثل في سلطة إلغاء وتجديد تصاريح العمل للعمال المهاجرين؛
- ممارسات الاحتيال من قبل أرباب العمل والوسطاء المتمثلين في الشركات والمقاولين الفرعيين والتي تتمثل في مصادرة جوازات السفر، اقتطاع الأجور، عدم إصدار وثائق هوية، توجيه تهمة الهروب إلى العمال الذين يتركون وظائفهم دون إذن؛
- جهل العمال المهاجرين بالثقافة واللغة المحليتين وبحقوقه في العمل والقوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والهجرة في البلد الذي يعمل فيه؛
- محدودية أو انعدام فرص الاستعانة بالنظم القانونية والإدارية في دولة المقصد نتيجة حرمان العمال المهاجرين من تكوين الجمعيات والنقابات أو الانضمام إليها.

تاسعًا: التوصيات

إلي الحكومة القطرية:

- التصديق دون إبطاء على الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وباقي اتفاقيات منظمة العمل الدولية بما يحقق الحماية الكاملة للعمال المهاجرين؛
- تعويض العمال المهاجرين الذين أصيبوًا إصابات مستديمة منعتهم من البقاء في العمل وأسر العمال الضحايا الذين توفًوا بسبب العمل في مواقع الإنشاء؛
- تعديل المادة رقم ١٢٠ من قانون العمل القطري، بما يتيح حق العمال المهاجرين في تكوين الجمعيات والحق في تكوين النقابات والانضمام إليها بما يتماشى مع المادة رقم ٢٢ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة رقم ٤٠ من الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛
- إعادة النظر في سحب التحفظات على مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لاسيما تلك المواد التي تمنح الحق للعمال المهاجرين في تكوين الجمعيات والنقابات العمالية والانضمام إليها لحماية مصالحهم؛

- إلغاء سياسة " الدفع عن القبض" المُنتشرة على نطاق واسع في التعاقدات بين شركات العاملة في بناء المشروعات والحكومة القطرية وبين هذه الشركات والمقاولون الفرعيين من ناحية أخري؛
- تحقيق العدالة الناجزة للعمال المهاجرين وعدم انتظار الحصول على حكم من محكمة العمل للحصول على تسويات مالية من صندوق دعم وتأمين العمال؛
- ضرورة العقوبات على أصحاب العمل والشركات التي تتمادي في تأخير او استقطاع أجور العمال المهاجرين بشكل يضمن حصول هؤلاء العمل على اجورهم كاملة؛
- الامتثال لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٧٩/٦٨ الذي طالب "بإنفاذ قوانين العمل على نحو فعال، وتحسين ظروف العمل المتصلة بأجور العمال المهاجرين وأوضاعهم الصحية وسلامتهم في أماكن العمل وحقهم في حرية الانضمام إلى النقابات؛
- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، أياً كان وضعهم كمهاجرين، وحمايتها بشكل فعال وفقا لما جاء في الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية.؛

إلي الاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا

- الضغط على الحكومة القطرية من أجل فتح تحقيق شفاف ومستقل في حالات الوفاة في مواقع مشروعات كأس العالم لعام ٢٠٢٢؛
- توفير آليات الحماية للعمال المهاجرين المتواجدين في مواقع بناء منشآت كأس العالم، وإيفاد لجنة تحقيق مستقلة لرصد كافة الانتهاكات وسماع شكاوى العمال المهاجرين وتلافي المشاكل التي تواجههم على وجه السرعة؛
- الضغط على الحكومة القطرية من أجل الوفاء بالتزاماتها نحو الإصلاحات المتعلقة بحصول كافة العمال المهاجرين على اجورهم المستحقة وعلى التعويض اللازم قبل انطلاق المونديال؛

إلي المجتمع الدولي

- الضغط علي دولة قطر من أجل تخفيف المعاناة ضد العمال المهاجرين وتطبيق الإصلاحات التشريعية على أرض الواقع ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات العمال في مواقع البناء.؛

إلي الاتحادات الرياضية لكرة القدم

- إيلاء أهمية خاصة بانتهاكات العمال المهاجرين في دولة قطر، وتبني موقف موحد إزاء هذه الانتهاكات أسوة بالموقف النرويجي والالماني والإعلان عنه بوضوح في التصفيات المؤهلة لبطولة كأس العالم؛